ندرس شرائح السيارات التي تم شراؤها بعد ٢٠١١ بغض النظر عن سعة المحرك

الوزير الخليل: سيتم توجيه الوفر إلى تخفيف العجز في الموازنة ومساعدة الأكثر احتياجاً

الوزير سالم: لم يكن هناك استعجال بالتطبيق لأن التدقيق من دون اعتراض يحتاج إلى سنوات

الوطن

اعتبر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد سامر الخليل أن خطوة توجيه الدعم لمستحقيه كانت نتيجة وجود عجوزات للمالية العامة للدولة، وتراكم العجوزات يستدعي المعالجة لأن تراكم العجز له تأثيراته الاقتصادية والتي ستكون أكبر بكثير في حال عدم تخفيضه والتعامل معه بطريقة سليمة وهذا استدعى بأن يكون هناك تفكير بشكل دائم للتوجه باتجاه من هي الشرائح التي تستحق الدعم ومن هي الشرائح التي لا تستحقه، وأن يتم تحويله لعدة مطارح.

وكشف الخليل أنه سيتم توجيه جزء من الدعم إلى تخفيف العجوزات الموجودة في الموازنة للدولة الكبيرة الناجم في جزء منها إلى الإنفاق الكبير الناجم عن الدعم بمبالغ كبيرة، وجزء من هذا الدعم يستند إلى مكون استيرادي وبالتالي قطع أجنبي الذي ومع تغير سعر الصرف ارتفع بشكل كبير، ومع زيادة بالإيرادات والتي لا توازي زيادة بالنفقات، في ظل غياب جزء كبير من إيرادات الدولة نتيجة الحرب على سورية، سواء الإيرادات المتعلقة بموارد الدولة الطبيعية النفط والغاز وعدد من القطاعات الأخرى أم الموارد الأخرى التي تتعلق بالسياحة والإنتاج المحلي في قطاع الزراعة والصناعة رغم التعافي الحاصل حالياً وبشكل بطيء، إلا أنه لم يستعد كامل عافيته الاقتصادية.

وأضاف الخليل: «نحن بحاجة لتخفيف العجز لأنه يترتب عليه إما التمويل بالعجز وذلك له مضار كبيرة سواء على العملية الاقتصادية بشكل عام أم على مستوى سعر صرف العملة المحلية ولأسبما أن انخفاض سعر صرفها سيتسبب بارتفاع بالأسعار وزيادة في معدلات التضخم، وبالتالي أضرار كبيرة جداً».

وتمتلك دخلاً لا يجعلها تحتاج إلى هذا الدعم المقدم في مطارح عدة، مؤكداً أن ذلك لا يشمل جميع مطارح الدعم منوهاً بأن سياسة الدعم مستمرة في الدولة السورية وهي دائمة وقائمة ولن تتغير ولكن يتغير توجيه الدعم باتجاه الفئات المحتاجة، موضحاً أن هناك دعماً كبيراً مستمراً في قطاع الصحة وفي قطاع التعلم من المرحلة الابتدائية وحتى الدراسات العليا وهو دعم كبير.

وبيّن الخليل أن هناك مشكلة بتحويل البيانات إلى شكل إلكتروني مؤتمت وتدقيقها، وأضاف: «من مجموعة البيانات المغتربين والتي تضم كل من غادر سورية من سنة فأكثر بياناتها موثقة لدى وزارة الداخلية التي توثق حالات الدخول والخروج إلكترونياً منذ عام ٢٠٠٢، ، رغم أنني لا أعتقد بوجود أخطاء بالنسبة لبيانات المغادرين للقطر، لكن بجميع الأحوال وفي حال وجود حالات اعتراض تم الإعلان خلال اجتماع مجموعة العمل برئاسة رئيس مجلس الوزراء من قبل وزارة الداخلية عن وضع آلية سهلة للاعتراض حتى يتم إثبات وجود الشخص في القطر، منوهاً بأنه سيتم الاستمرار بالدعم حتى يتم البت بطلب الاعتراض، وأوضح أنه على الموظفين والعسكريين والمتقاعدين ممن يمتلك سيارة واحدة التقدم باعتراض ليتم الإحالة فوراً لفرق العمل المشكلة بالوزارات ليتم إعادة الدعم كما كان سابقاً».

وعن كون السيارة معياراً للاستبعاد من الدعم، اعتبر الخليل أنه فيما يتعلق بالملكية وإمكانية الصرف على سيارة بعيداً عن شريحة الموظفين والمتقاعدين وممن حصلوا على السيارة في فترة التقسيط على السيارات في عام ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠، حيث إنه وبمجرد تقديم هذه الشريحة الاعتراض في حال تمتلك سيارة واحدة يتم إعادة الدعم فوراً، ولكن في حال وجود سيارتين فهذه حالة ملكية يمكن لمالكها الصرف عليها ما يعني أنه ليس بحاجة إلى الدعم.

وكشف الخليل عن وجود دراسة أخرى على شرائح سيارات التي جرى شراؤها بعد ٢٠١١ بغض النظر عن سعة المحرك، وذلك موضوع لاحق من الممكن أن يتم التوسع به، ولأسبما مع إيقاف استيراد السيارات في ٢٠١٢ و٢٠١٣ وهذه الحالات التي استطاعت شراء سيارات بأسعار ليست قليلة، ومن يشتري سيارة بمزادات بالأصل وغير قانونية للتهرب وهو مضر بالاقتصاد وتهرب من أمور قانونية وضرائب، وإذا عولجت هذه الحالات ستعطينا أثراً آخر.

وحول نقص العجز المحقق من استبعاد الشريحة الحالية بين الخليل أن ذلك يحتاج للانتهاء من معالجة الاعتراضات ليتم تحديد نقص العجز بشكل دقيق.

وعن إمكانية تقديم دعم مادي للأسر المحتاجة بين خليل أنه سيتم بحث أن يكون هناك شبكات دعم اجتماعي وقال: «حتى نكون واقعيين وللتدرج بالمرحلة الأولى من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بأن يكون هناك معرفة بكل منطقة بالأسر الأكثر احتياجاً، ليتم البدء ببناء قاعدة بيانات من خلالها، بعد أن يتم التأكد من الوحدات الإدارية من أن هذه الأسر محتاجة، ليتم بموجب ذلك وضع آلية معينة للتعويض».

وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عمرو سالم بن بدوره أن معايير اختيار الشرائح يتم بناء على المعلومات التي تستطيع تحديد الشرائح المختلفة بحيث يتم حجب الدعم عن الشرائح المقتدرة والمحافظة عليه للشرائح الأقل اقتداراً بأن تتم تقوية الذي بحاجة إلى تقوية، معتبراً بأن هناك فرقاً بين تحديد الشرائح وبين المعلومات المتوافرة عن كل شريحة، مشيراً إلى أن بعض البيانات لم تكن مؤتمتة بالكامل وبالتالي لا تتوفر معلومات كافية لاستبعاد شخص أو إبقائه، موضحاً أنه بالنسبة للسجل التجاري هناك دمج بالمفهوم من السجلين لدى غرفة التجارة كفئات أما السجل التجاري ليس به فئات وقال: «عندما اتخذ القرار بالتطبيق كان لدينا أخطاء تقنية بالمعلومات نفسها ومنذ اللحظة الأولى التي بدأ فيها التطبيق كان هناك مكان للاعتراض، ويمكن لمن لديه سجل تجاري ولا يمارس العمل التجاري الاعتراض ويتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لإلغاء السجل».

الوزير سالم اعتبر أنه لم يكن هناك استعجال بالتطبيق، لأن تدقيق بعض البيانات من دون اعتراض سوف يحتاج إلى سنوات وقال: إذا أردنا التأكد من كل شخص إن كان موظفاً أم لا وإن كان صاحب السجل يعمل أم لا، معتبراً أنه بالنسبة للفئات التي تم الحديث عنها كعسكريين أو موظفين أو متقاعدين لم يستبعدوا بسبب عملهم ولكن تم استبعادهم بسبب السيارة غالباً، وقال: «إذا أردنا إحصاء جميع الموظفين ممن لديهم سيارات والإبقاء عليهم يحتاج إلى سنوات»، معتبراً أن الشريحة المستبعدة هي ١٥ بالمئة فقط من إجمالي المدعومين، وأضاف: لم تقم الحكومة باستبعاد المواطنين من الدعم فلدينا ٤ ملايين بطاقة تم استبعاد ٥٩٦ ألفاً منهم نسبة كبيرة استبعد لعدم وضوح المعلومة عنهم، وهؤلاء مباشرة يدخلون إلى الموقع ويعترضون وأكد أن كل الاعتراضات قبلت وأعيد الدعم لها لحين دراسة كل حالة منها واتخاذ قرار نهائي بها إما بأن يحتفظ بالدعم الدائم لها أو يستبعد من الدعم نهائياً.

وكشف سالم أنه بالنسبة للخبز لا يوجد وفر أبداً نتيجة الإجراء الجديد، فكيلو القمح ١٢٠٠ ليرة من دون تكاليف تصنيعه، وتكلفة ربطة الخبز ١٨٠٠ ليرة وحتى المستبعد من الدعم لا يزال مدعوماً وهذه التكلفة دقيقة مئة بالمئة، وحتى المستبعد من الدعم الذي يأخذ ليتر المازوت بـ١٧٠٠ تكلفته ٢٥٠٠ وتكلفة ليتر البنزين ٢٥٠٠.

وشدد سالم على أن الرغيف حتماً خط أحمر ومن يحتاج إلى الدعم سيبقى يأخذ ربطة الخبز بـ٢٥٠ ليرة من المعتمد، مبيناً أن الوزارة مهتمة جداً بأبعاد المقتدرين عن الدعم، ولأسبما أن الكثير منهم يعطون بطاقتهم لتجار وهناك يومياً ضبوط بآلاف ربطات الخبز في السوق السوداء وهذا بالنهاية سرقة للدعم وعندما تباع ١٠٠ ربطة بسعر ١٢٠٠ أو أكثر يعني أن من يتاجر بها يدخل مئة ألف ليرة يومياً.

سالم الذي اعتبر أن نسبة الخطأ لا تؤخذ من ارتفاع صوت الاعتراض على الخطأ وإنما يتم التعامل معها في هذه الحالة مع العدد، وأكد أن عدم الالتزام بالقوانين ليس هو حق يطالب به، مبيناً أنه عند وجود ضغط كبير في اللحظة نفسها سيكون هناك صعوبة بالتقدم للاعتراض عبر الموقع، كما يجب مراعاة أنه وعند انقطاع التيار الكهربائي فإن بعض الأبراج تتوقف، ما يتطلب من مقدم الاعتراض إعادة المحاولة.

«التجاري» يرفع سقف القرض الشخصي إلى ٢٥ مليوناً

الوطن

رفع المصرف التجاري السوري سقف القرض الشخصي إلى ٢٥ مليون ليرة سورية، بدلاً من ٢٠ مليوناً

وتضمن قرار المصرف الجديد تسهيلات للحصول على القرض الشخصي، إذ تم تعديل الحدّ الأقصى للقرض بضمانة رواتب موظفين إلى ١٠ ملايين ليرة بدلاً من ٥ ملايين، بكفيل واحد أو كفيلين اثنين في حال عدم كفاية دخل الكفيل الواحد.

وفقاً للقرار أصبح الحدّ الأقصى للقرض الشخصي بضمانة رواتب موظفين كفلاء ١٠ ملايين ليرة، مدة لا تزيد على ٥ سنوات، بفائدة ١٢,٥ بالمئة سنوياً، في حيث أصبح السقف ٢٥ مليون ليرة بضمانة عقارية، لمدة لا تزيد على ١٠ سنوات، وبمعدل فائدة ١٢,٥ بالمئة سنوياً. وفيما يتعلق بالضمانات، يتطلب القرض الشخصي بضمانة شخصية حتى ١٠ ملايين ليرة كفيلاً واحداً أو اثنين (موظف قطاع عام أو عسكري) في حال عدم كفاية دخل الكفيل الواحد، أما القرض الشخصي بضمانة عقارية، فيتطلب عقارات تغطي ٢٥٠ بالمئة من قيمة القرض في حال كان المقترض موظفاً في القطاع الخاص، وعقارات تغطي ٢٠٠ بالمئة للفئات الأخرى من المقترضين.

ويمكن للمتعامل إضافة شريك تسديد واحد بهدف زيادة مبلغ القرض من خلال زيادة مصادر الدخل (مصدر السداد الذي يتم احتساب قيمة القرض بالاستناد إليه) وتكون شروط دخل شريك التسديد نفس الشروط المطبقة على دخل المقترض.ومن يحق له الاقتراض، يمكن أن يكون شريك تسديد باستثناء المتقاعدين (المتقاعد لا يحق له أن يكون شريك تسديد).

وطال التعديل القرض الشخصي للعسكريين والمدنيين العاملين في وزارة الدفاع، برفع سقف القرض وتبسيط إجراءات المنح أسوة بتعديلات القرض الشخصي، على أن يصبح سقف القرض للعسكريين ٢٥ مليون ليرة بدلاً من ٢٠ مليون، بضمانة عقارية أو بضمانة كفلاء، وعليه تم رفع سقف القرض بضمانة رواتب موظفين كفلاء إلى ٢٥ مليون ليرة بدلاً من ١٠ ملايين ليرة.

وفي التفاصيل، أصبح الحدّ الأقصى للقرض الشخصي بضمانة رواتب موظفين أو ضمانة عقارية ٢٥ مليون ليرة، لمدة لا تزيد على ١٠ سنوات، وبفائدة ١٠بالمئة سنوياً، ويتطلب القرض بضمانة شخصية كفيل واحد (أو اثنين في حال عدم كفاية دخل الكفيل الواحد)، في حين يتطلب القرض الشخصي بضمانة عقارية، عقارات تغطي ٢٠٠ بالمئة من قيمة القرض. ويحق الاقتراض للعسكريين والعاملين المدنيين لدى وزارة الدفاع والجهات التابعة لها الذين يتقاضون أجورهم عن طريق الوحدة ٢٠٥ بعد مرور عام على اشتراكهم بالصندوق التقاعدي (لا يشمل الطلاب الضباط والتلاميذ وعناصر الدورات الأخرى).

يمكن للكفيل أن يكون من الموظفين لدى القطاع العام من العاملين الذين ومضى على خدمته في القطاع العام سنة كاملة، أو العسكريين والمدنيين التابعين لوزارة الدفاع.

وفيما يخص شريك التسديد، يمكن للمتعامل إضافة شريك تسديد واحد، ويمكن أن يكون موظفاً في القطاع العام، حيث يكون مثبتاً على الملاك، ومضى على خدمته في القطاع العام سنة كاملة، ويمكن أن يكون موظفاً في القطاع الخاص بشرط أن يكون مسجلاً بالتأمينات لمدة ٥ سنوات متواصلة. يمكن أن يكون الشريك من أصحاب المنشآت والفعاليات والمهن الحرة والحرف، بشرط حصوله على سجل تجاري أو صناعي أو مهني أو حرفي ممنوح منذ مدة لا تقل عن سنة واحدة، أو من أصحاب المهن العلمية بشرط أن يكون منتسباً للنقابة منذ مدة لا تقل عن سنة، أو من أصحاب التراخيص الإدارية بشرط حصوله على ترخيص إداري من جهة حكومية منذ مدة لا تقل عن سنة، أو من العسكريين أو المدنيين التابعين لوزارة الدفاع.

٦ مصارف فازت بمزاد سندات بـ١٤٨,٥ ملياراً

الوطن

أعلنت وزارة المالية عن نتائج المزاد الأول للأوراق المالية الحكومية لعام ٢٠٢٢ للاكتتاب على سندات خزينة بأجل ٥ سنوات، الذي تم يوم الإثنين ٣١/١/٢٠٢٢، بمشاركة ٩ مصارف خاصة وعامة تقدمت للاكتتاب على هذه السندات.

وأشارت الوزارة في بيانها إلى أن المزاد شهد تقديم ٢٠ عرضاً، وبلغ حجم السندات المخصصة ١٤٨,٥ مليار ليرة سورية، فازت بها ٦ مصارف، وبلغت نسبة تغطية العروض ٧٦,٢٥ بالمئة من حجم الإصدار المستهدف.

وبلغ معدل الفائدة للكوبونات التي ستوزع بشكل نصف سنوي ٦,٧٦ بالمئة، علماً بأن العائد على الاستثمار يختلف من عارض لآخر، حسب العرض الذي تقدم به للمزاد.

يأتي هذا المزاد في إطار روزنامة الأوراق المالية الحكومية التي أعلنت عنها وزارة المالية نهاية العام السابق (٢٠٢١) وفقاً لخطتها التمويلية للإنفاق الاستثماري لعام ٢٠٢٢ من سندات الخزينة، والتي تشكل فرصة استثمارية للمصارف ولعملائها من المؤسسات والشركات والأفراد.

وتمت إجراءات المزاد وفقاً للدليل الإجرائي للمرسوم ٦٠ لعام ٢٠٠٧ الناظم لإصدار الأوراق المالية الحكومية في سورية.

شروط تعجيزية لمنح قروض المشاريع الصغيرة!

هيثم يحيى محمد

تبين بعد مراجعة الكثير من المواطنين (ذوي شهداء وجرحى) لفرع الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية وفروع مصرف التسليف في محافظه طرطوس أن القرض المعلن عنه لدى الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية من خلال الاتفاقية مع الإدارة العامة للمصرف بدمشق عبارة عن وهم حيث يستحيل عليهم الحصول عليه بسبب الشروط التعجيزية لدى المصرف والتي تم تأخذها الاتفاقية بعين الاعتبار كما لم يتم تعديلها حتى من أجل تحقيق الهدف من الاتفاقية.

ويقول العديد من ذوي الشهداء والجرحى في شكوى قدمت لـ«الوطن» حول ما تقدم أن الشروط التعجيزية التي تحرم الجميع تقريباً من أخذ أي قرض كثيرة ومنها ضرورة وجود السجلات التجارية والحرفية والصناعية وغيرها، وأن الجدوى الاقتصادية المطلوب القيام بها للمشاريع التأسيسية والتي تكلف نحو ٣٠٠٠٠٠ ليرة سورية، والفواتير وعروض الأسعار، علماً أن الكثير من التجار لا يعطون أي فاتورة للبضائع والبعض منهم لا يعطون عروض أسعار إلا بشرط أن تقوم بالشراء من عندهم، وعقود الإيجار يجب أن تكون مدتها تساوي مدة القرض أو أكثر أي ثلاث سنوات أو خمس سنوات وحالياً يستحيل هذا بظل ارتفاع الإيجارات أو حتى يصعب امتلاك محل للفئات المستهدفة بالاتفاقية.

ويضيف هؤلاء: بعد كل الذي ذكرناه نجد أن تكاليف الحصول على القرض لتأسيس مشروع قد تصل إلى ٨٠٠٠٠٠ ليره سوريه وهذا غير منطقي، علماً أنه بعد استقصائنا تبين أن هذا القرض موجود في المصرف منذ فترة قبل الاتفاقية وأن عدد المستفيدين منه لا يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة لبعض التجار والصناعيين وهذا يؤكد صحة كلامنا.

وطالبوا المعنيين في الصندوق والمصرف إعادة النظر بالاتفاقية وتعديلها بما يتلاءم مع واقع الفئات المستهدفة لدعمها لتصبح قادرة على تأمين الدخل المناسب لأسرها واقترحوا في هذا المجال إلغاء الشروط التي تتناقض مع الاتفاقية ولا تخدم الهدف الذي من أجله أعلن عن الاتفاقية، وإلغاء الجدوى الاقتصادية لأنها حالياً لا تعكس حقيقة أي مشروع بسبب أنها تعتمد على الأسعار التي أصبحت تتغير بين يوم وآخر وتعديل مدة القرض لتصبح كل القروض خمس سنوات من أجل تسهيل عملية دفع الأقساط للمقترضين، وقبول الأراضي والسيارات كضمانات لدى المصرف ومراعاة موضوع الفواتير وعروض الأسعار في حال تم شراء معدات أو آلات مستعملة وتخدم المشروع.

مدير عام صندوق المعونة الاجتماعية لؤي العرنجي رد على الشكوى باختصار شديد قائلاً: سنحاول ما أمكن تخفيف المتطلبات مع إدارة المصرف ونشكر اهتمامكم.

يذكر أن الهدف من الاتفاقية التي وقعت في بداية آب ٢٠٢١ هو إيجاد تمويل مناسب لإقامة المشروعات المتناهية الصغر وتوسيع الجهات الممولة بقروض معدومة الفائدة وتمكين أصحاب المشروعات من توليد دخل مستدام ومتنام.

وتبلغ مدة الاتفاقية التي صدقت عليها وزارتا الشؤون الاجتماعية والعمل والمالية خمس سنوات ويمكن تمديدها بعد موافقة الطرفين.

ووفق تصريح سابق أوضح العريجي أنه يستفيد من الاتفاقية كل من يرغب في تأسيس مشروع متناهي الصغر جديد بغرض إنتاج سلعة أو خدمة بمختلف الأشكال أو تطوير مشروع متناهي الصغر قائم مع وجود شرائح مستهدفة منهم المسرحون من خدمة العلم وأسر الشهداء والجرحى وتسهم بإتاحة المجال أمام المستفيدين للحصول على قرض تمويلي منخفض الكلفة أي بفائدة مدعومة من الصندوق ومساعدة المستفيد على تعزيز اعتماده على الذات في توليد دخله لتحسين ظروفه.

فوق الطاولة

د. سعد بساطة

متلازمة المدير الذي يكسر النوافذ

يروي صديقي المهندس عصام؛ أنه في اليابان منذ سنوات طويلة، كان هنالك رئيس لبعثة دبلوماسية شرق أوسطية اشتهر عنه الفساد.

وفي يوم من الأيام ضرب العاصمة طوكيو زلزال قوي نسبياً لكن ليس إلى الحد الذي تنهار معه المباني أو تتكسر بسببه الأواني.

فما كان من ذلك المسؤول إلا أن قام عمداً بتكسير اللوحات وإسقاط التحف وإتلاف الأثاث والتقط الصور وبعثها إلى بلده في تقرير ليطالب بتعويضات وميزانية لتأثيث المكاتب ومنزله من جديد حيث يستطيع التلاعب فيها.

كانت تلك الحادثة مثل صفارة بدء السباق لذلك المسؤول وموظفيه لحفلة الفساد التي انتهت بعقاب وإجراءات صارمة حيالهم جميعاً.

هناك نظرية شهيرة في علم الاجتماع تحت مسمى (النافذة المكسورة) التي مختصرها: إن إهمال معالجة المشكلات مهما كانت صغيرة سيؤدي إلى استفحال الوضع وتعقد الأزمة بتأثير سلبي على سلوكيات الناس وتصرفاتهم.

وبالمقابل فالتعامل بحل أي مشكلة مهما كان حجمها سيترك أثراً إيجابياً وتفاعلاً أفضل من الناس في تلك البيئة.

وأصل هذه النظرية يرجع لعام ١٩٦٩م مع خبير علم الاجتماع فيليب زيمبارلو الذي قام بالتجربة التالية؛ حيث ترك سيارة بأبواب مفتوحة من دون لوحات أرقام في حي مهجور، وكانت النتيجة أن سكان الحي بدؤوا مباشرة بسرقة وتخريب السيارة وتفكيكها بعد دقائق إلى أن قضوا عليها تماماً بعد ثلاثة أيام.

من جانب آخر وفي حي آخر تركت فيه السيارة مغلقة استغرق الأمر وقتاً طويلاً من دون تحرك فعلي للسيارة الواقفة، فقام بعدها صاحبنا بتكسير إحدى نوافذ السيارة لتبدأ بعدها عملية النهب وسرقة السيارة ومكوناتها حتى تلاشت.

وبالعودة لذلك المسؤول الذي كسر التحف وخرب الأثاث، فيمكن أن نجزم أن تلك الأفعال سبقتها خطوات وممارسات أصغر لم تجد من يرصدها أو يردعها، هذا شجعه على التمادي ونشر ثقافة الفساد في محيطه.

وكما يقول خبير التقانة بشركة ميتسوبيشي: «لو أن فرداً واحداً مهملاً وُجد في الفريق فذلك خطر على المنظومة كلها».

ملخص النظرية: إن إهمال معالجة أي مشكلة في بيئة ما –يغض النظر عن حجمها– سيؤثر على مواقف الناس وتصرفاتهم تجاه تلك البيئة بشكل سلبي ما يؤدي إلى مشاكل أكثر وأكبر.... والعكس صحيح أيضاً، فمعالجة المشاكل الصغيرة في وقت سريع سيؤدي إلى بيئة أفضل وسلوك أحسن.

ما يثير الاهتمام في هذه الدراسات أن الأشخاص الذين قاموا بالتخريب المتعمد للسيارات والمباني لم يكونوا مجرمين بل معظمهم من عامة الناس والمواطنين الملتزمين بالقانون! ومع ذلك فإن النافذة المكسورة أرسلت رسالة خفية توحي بأنه «لا أحد يهتم وعلى الأرجح لا توجد عواقب لإتلاف ما تم كسره»!

مثال: إذا سمح معلم لأحد الطلاب بالغش في امتحان مادة ما، فسيكون الغش مقبولاً في امتحانات أخرى ومن طلاب آخرين في جميع مستويات التعليم. –وفي المقلب، إذا كنت لا تغسل الأطباق بعد الأكل مباشرة فسيؤدي ذلك إلى تراكمها وربما إلى مشاكل صحية كبيرة في المستقبل.

وقد يؤدي خلاف صغير مع شريك حياتك إلى مشاكل أكبر تنتهي إلى الانفصال والتفكك الأسري الذي قد يستمر تأثيره إلى عدة أجيال... لذلك فإن تجاهل المشاكل الصغيرة اليوم سيؤدي إلى مشاكل أكبر بكثير في المستقبل.

خلاصاً، كما أن شرارة صغيرة قد تتسبب بحرائق ضخمة وخسائر مهولة، فإهمال صغير وتجاوز بسيط قد يتفاقم لنتائج كارثية.

هنا تأتي مسؤولية المدير بالنصح والإرشاد والتوعية وإذا تطلب الأمر بالحزم في التعامل الصارم مع التجاوزات والمخالفات، فالأمر قد يكون كالتعامل مع استئصال ورم سرطاني خبيث بكل سرعة قبل أن يقضي على حياة الإنسان المصاب.

ومن دون شك فالمهم أن يكون المدير هو القدوة والشخص المبادر دوماً في الالتزام بالأنظمة والتعليمات وتطبيق الممارسات الإيجابية التي ينادي بها.

باختصار، كُن المدير الذي يمسح النافذة ويحافظ عليها نظيفة سليمة ويعالج أي خدش أو كسر بها مباشرة، وإياك ثم إياك أن تكون المدير الذي يكسر النافذة أو يسمح للآخرين بكسرها!